بنك المغرب
BANK AL-MAGHRIB

الأيام الدولية للاقتصاد الكلي والمالية

التكامل الاقتصادي في إفريقيا: الطريق نحو مستقبل أكثر ازدهارا

الكلمة الافتتاحية للسيد عبد اللطيف الجواهري، والي بنك المغرب

الداخلة، 22-24 ماي 2024

السيد وزير الصناعة والتجارة،

السادة السفراء،

السيد والي جهة الداخلة - وادي الذهب،

السيد رئيس المجلس الجهوي لجهة الداخلة - وادي الذهب،

السيدات والسادة رؤساء المجالس الاقتصادية والاجتماعية،

السادة رؤساء الجامعات،

السيدات والسادة المنتخبون ورؤساء الجماعات الترابية،

السادة والأساتذة الباحثون،

أصدقائي وزملائي الأعزاء،

حضرات السيدات والسادة،

بداية، يطيب لي أن أشكركم على تلبية هذه الدعوة وأن أرحب بكم في هذا اللقاء الذي ينظمه بنك المغرب بشراكة مع جامعة القاضي عياض في مراكش وجامعة بازل في سويسرا وبتعاون مع المجلس الجهوي لجهة الداخلة - وادي الذهب. إنه منتدى سنوي للتفكير والنقاش حول قضايا ذات طابع أكاديمي أكيد، لكن غالبا ما تكون لها تداعيات على السياسات العمومية.

ومما يسعدنا بشكل خاص هذه السنة، انعقاد المؤتمر في هذه المدينة المتميزة التي تُجسد النهضة التي تعرفها أقاليمنا الجنوبية. وتمثل هذه الأخيرة العمق الإفريقي لبلادنا وحلقة الوصل مع بقية القارة. لذلك، ما كان لنا أن نجد مكانا أفضل لمناقشة موضوع "التكامل الاقتصادي في إفريقيا: الطريق نحو مستقبل أكثر ازدهاراً".

وأود بهذه المناسبة أن أتقدم بالشكر الجزيل للسلطات المحلية، وخاصة والي الجهة ورئيس المجلس الجهوي لجهة الداخلة - وادي الذهب على دعمهما الذي يَسَّرَ إلى حد كبير تنظيم هذا الحدث.

ومما يسرني كذلك، مشاركة العديد من الدول الشقيقة والصديقة في القارة، سواء من خلال ممثليها الدبلوماسيين، أصحاب السعادة السفراء الحاضرين معنا، أو صناع القرار العمومي والباحثين الجامعيين.

حضرات السيدات والسادة،

لا شك أنكم ستتفقون معي أن أهمية الإشكالية التي نتناولها اليوم لا تحتاج إلى تعليل. فالاندماج الاقتصادي يحفز التحول الهيكلي، وَوُفُورَاتْ الحجم، وتكثيف المبادلات وتطوير سلاسل القيمة المضافة، فضلاً عن بروز أسواق ذات حجم كافٍ لجذب الاستثمارات.

لكن ومع الأسف، يظل الاندماج الاقتصادي ضعيفا جدا في قارتنا. فحصة التجارة البينية الإقليمية ضمن إجمالي المبادلات الدولية للبلدان الإفريقية لا تزال محدودة، بحيث إنها لا تتجاوز 12% عوض 60% في المتوسط في أوروبا وآسيا. ونتيجة لذلك، تظل القارة الإفريقية معتمدة بشكل كبير على الأسواق الخارجية، مما يزيد من هشاشتها أمام الصدمات، كما تَبَيَّنَ خلال جائحة كوفيد-19 أو مع الحرب في أوكرانيا.

والمفارقة أن إفريقيا تتمتع بإمكانات تنموية هائلة. فَثَرْوَتُها الأولى ليست سوى ساكِنَتَهَا الشابة والسريعة النمو، حيث من المنتظر، وفقاً لتوقعات الأمم المتحدة، أن تشكل ربع سكان العالم بحلول 2050. كما أنها تزخر بالعديد من الموارد الطبيعية من بين الأثمن في العالم وبأراضي خصبة شاسعة وكذا بتنوع بيولوجي أساسي لمستقبل الكرة الأرضية.

إن البلدان الإفريقية على وعي تام بمنافع الاندماج. وقد أُطْلِقَت العديد من المبادرات في هذا الصدد والتي ساهمت على وجه الخصوص في إنشاء تَجَمُّعَاتٍ اقتصادية إقليمية، تَكَلَّلَ بعضها بالنجاح، في حين لم يطرح بعضها الآخر ثماره بعد، مثل اتحاد المغرب العربي، الذي يشتهر، للأسف، باعتباره من أقل المناطق اندماجا في العالم.

وفي الآونة الأخيرة، أطلقت البلدان الإفريقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (ZLECAf) التي تشكل بارقة أمل بالنظر إلى منافعها المحتملة. وفي هذا الصدد، ورغم كونها تقريبية، تشير مختلف التقييمات المنجزة بخصوص تأثيراتها إلى مكاسب هامة.

فعلى سبيل المثال، تُبَيِّنُ عمليات المحاكاة التي أجراها صندوق النقد الدولي أن إنشاء هذه المنطقة، إذا ما صَاحَبَتْهُ إصلاحات لتسهيل المبادلات، يُمْكِن أن يرفع متوسط المبادلات التجارية لإفريقيا مع بقية العالم بنسبة 15% ومع البلدان الإفريقية بنسبة 53%، مما سيساهم في زيادة الناتج الداخلي الإجمالي الوسيط للفرد الواحد بأكثر من 10%. كما يُرَجَّحُ، وفقًا لنفس التقديرات، أن يُتِيحَ إخراج أكثر من 30 مليون شخص من الفقر المدقع.

حضرات السيدات والسادة،

رغم الإرادة السياسية، يواجه الاندماج على نطاق واسع في إفريقيا مجموعة من العقبات الهيكلية التي يتعين على القارة تجاوزها. أولها بلا شك العجز الهائل في الرأسمال البشري، إذ تشير أرقام البنك الدولي إلى وفاة 2.9 مليون طفل دون سن الخامسة و200 ألف من النساء الحوامل كل سنة. أما على مستوى التعليم، يبقى 50 مليون طفل دون تمدرس، فيما يفتقر المتمدرسون إلى تعلم كاف.

وعلى الصعيد الاقتصادي، لا تزال الهياكل الإنتاجية هشة، يُهَيْمِنُ عليها القطاع غير المهيكل الذي يمثل أكثر من 80% من مناصب الشغل. كما أن النمو الاقتصادي متقلب وغير كافٍ إلى حد كبير لتوفير فرص عمل لائقة للشباب ومستوى معيشي كريم للسكان. وحسب تقديرات مكتب العمل الدولي، فإن 26.1% من الشباب الأفارقة الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة لا يعملون ولا يدرسون ولا يتابعون أي تكوين.

وفي ظل هذه الظروف، من الواضح أن أمام إفريقيا طريق طويل. فهي بحاجة إلى تثمين رأسمالها البشري للاستفادة من عائدها الديموغرافي، وإصلاح عميق لاقتصاداتها لاستغلال ثرواتها على نحو أفضل، وسد العجز الكبير في بنيتها التحتية. ويتطلب ذلك موارد هامة في سياق يَتَّسِمُ بتقلص هوامش الميزانية وتشديد شروط التمويل. وفي هذا الصدد، وعلى سبيل المثال، تتراوح الاحتياجات التمويلية غير الملباة في مجال البنية التحتية، حسب بنك التنمية الإفريقي، ما بين 68 مليار و108 مليار دولار سنويًا.

وإلى جانب الموارد المالية، يتطلب إنجاح تنفيذ هذه الإصلاحات في المقام الأول توفير بيئة من الاستقرار السياسي والأمني، وهو ما تفتقر إليه اليوم بعض مناطق قارتنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن الاندماج الاقتصادي لا يشكل دائمًا ضمانا لازدهار مُعَمَّم. ولعل التأمل في طفرة العولمة، أهم حركة اندماج تجاري في التاريخ، كاف لإدراك ذلك. فمنذ بدايتها في ثمانينيات القرن الماضي، حققت العولمة مكاسب كبيرة من حيث تخفيض تكاليف الإنتاج وتطوير التجارة والنمو الاقتصادي وتقليص الفقر. لكنها أدت، في الوقت نفسه، إلى تفاقم التفاوتات بين البلدان وَدَاخِلَهَا، تاركةً شرائح واسعة من سكان العالم على هامش التنمية، لا سيما في قارتنا.

واليوم، وبسبب عواقبها غير المرغوبة، والتي تفاقمت جراء التوترات الجيوسياسية المتنامية، تواجه هذه الظاهرة موجة من الرفض وبرزت حركة معاكسة لقواعد التجارة العالمية وتعددية الأطراف. كما يلاحظ تصاعد في السياسات الحمائية المرتكزة على تعزيز السيادة الاقتصادية، والتي أدت إلى زيادة غير مسبوقة في تدابير السياسات الصناعية. وبذلك، أصبحنا أمام سيل من المفاهيم الجديدة التي تحل تدريجيًا محل العولمة والتبادل الحر، حيث بات الحديث قائما عن إعادة توطين النشاط (relocalisation)، وتقريب الصناعة إلى بلدان الجوار (nearshoring)، ونقل الصناعة إلى الداخل (backshoring)، والتوريد من الدول الصديقة (friendshoring)، وغيرها.

إن هذا الانقسام الجيواقتصادي ليس إلا جزءًا من تغيرات النماذج التي بِتْنَا نعيشها في السنوات الأخيرة، والتي تُوَلِّدُ مستويات استثنائية من عدم اليقين، مما يزيد من تعقيد عملية إعداد وتنفيذ القرارات العمومية والخاصة. ويتعلق الأمر بالخصوص بتسارع التغير المناخي، الذي تُقَاسِي القارة من عواقبه بشدة، وكذا الرقمنة والذكاء الاصطناعي، الذي يُرتقب، حسب صندوق النقد الدولي، أن يؤثر على 40% من

مناصب الشغل في العالم. ولا تملك إفريقيا اليوم لا البنية التحتية ولا الكفاءات اللازمة للاستفادة الكاملة من هذه الثورة والتخفيف من مخاطرها، مما قد يزيد من تنامي الفجوة القائمة مع الدول المتقدمة.

ولِكَيْ يُفْضِي الاندماج الاقتصادي في إفريقيا إلى الازدهار المنشود، عَلَاوَةً على استيفاء الشروط المذكورة، ينبغي الحرص على أن يكون شموليا وذا منفعة مُتَبَادلة، والأهم من ذلك، ألا يكون على حساب البلدان والسكان الأكثر هشاشة.

حضرات السيدات والسادة،

في المغرب، تلك هي المقاربة التي كانت دائما معتمدة. فاقتناعا منه بمزايا التبادل الحر وقواعد السوق، اختار بلدنا منذ الثمانينيات الانفتاح والليبرالية الاقتصادية المدروسة، حيث لا يكون السعي وراء النجاعة والتنافسية على حساب الاعتبارات الاجتماعية والتضامنية.

كما أن قُربه الجغرافي والتاريخي من أوروبا لم يصرفه عن تطوير شراكات في جميع أنحاء العالم، والأهم من ذلك، أنه لم يكن أبدا على حساب انتمائه الإفريقي. فجلالة المغفور له الملك الحسن الثاني كان يقول إن "**المغرب شجرة جذورها في إفريقيا وأغصانها تعانق أوروبا**". ولطالما احتلت القارة مكانة مركزية في التوجهات الاستراتيجية للبلاد، كما يتضح من خلال العديد من الخطابات التي ألقاها جلالة الملك محمد السادس على مدى ربع قرن من الزمن.

فقد دعا جلالته غير ما مرة إلى تنمية مشتركة على أساس رابح-رابح وأطلق مشاريع كبرى مثل خط أنبوب الغاز بين المغرب ونيجيريا، الذي من شأنه أن يساهم في تنويع الإمدادات الطاقية للعديد من الدول، وكالمساهمة في ضمان الأمن الغذائي بالقارة، وكذا المبادرة الأطلسية الرامية إلى تسهيل الاندماج التجاري للعديد من البلدان غير الساحلية.

وتحظى العلاقات مع باقي دول القارة عموما بمكانة متفردة وخاصة في السياسات العمومية المتعلقة بالمبادلات التجارية والاستثمار، مما يسهل استقرار العديد من المجموعات المغربية التي تعمل في مجال الخدمات المالية، وقطاعات التعدين والاتصالات اللاسلكية والعقار، .... ويندرج تطوير القطب المالي للدار البيضاء أيضا في إطار هذا التوجه، إذ يهدف إلى إنشاء مركز مالي إقليمي متعدد الخدمات موجه نحو إفريقيا. كما يحتضن المغرب المقر الرئيسي لمنصة "إفريقيا 50"، ويعمل على تطويره للنهوض بالاستثمار في البنية التحتية وتسهيله.

حضرات السيدات والسادة،

على صعيد بنك المغرب، انخرطنا، فيما يتعلق بعلاقاتنا الدولية، في هذه الرؤية الشاملة التي حددها جلالة الملك، حيث قمنا بتحفيز ومواكبة القطاع البنكي في نموه الخارجي في إفريقيا. ونحرص على أن تَتَوَلَّدَ عن هذا التوسع مساهمة حقيقية في تنمية البلدان المضيفة. فالبنوك المغربية حاضرة اليوم في أكثر من ثلاثين بلداً في القارة، حيث تحقق حوالي 23% من نشاطها. وبصفتنا بنكاً مركزياً، فقد طورنا علاقات وثيقة لتبادل التجارب والخبرات مع العديد من الهيئات التنظيمية في القارة، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار منتديات مثل جمعية البنوك المركزية الإفريقية أو اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أو الاتحاد الإفريقي. ولا تقتصر مجالات التعاون على المهام التقليدية للبنوك المركزية، بل نعمل كذلك على تدارس قضايا متداخلة مثل تغير المناخ والنوع الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

رغم السياق الدولي الصعب، فإفريقيا مطالبة بالنهوض وبِالظَّفَرِ بمكانها داخل الساحة الدولية. وما حصول الاتحاد الإفريقي على صفة العضو الدائم في مجموعة العشرين في سنة 2023 وكذا القرار الأخير بمنح مقعد ثالث للقارة في مجلس إدارة صندوق النقد الدولي إلا مؤشرات أولية تُبَشِّرُ بأن إفريقيا ستحظى لامحالة بالمكانة اللائقة بها على المستوى الدولي. ويبقى استثمار هذه الدينامية لصالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية رِهَانًا يَقْتَضِي قطع أشواط على المَدَيَيْنِ المتوسط والطويل. ولِكَسْبِ هذا الرهان، "**يجب على إفريقيا أن تضع ثقتها في إفريقيا**" كما أكده جلالة الملك محمد السادس في أبيدجان سنة 2014 ". والبلدان الإفريقية مدعوة كذلك للعمل معًا من أجل تحقيق تنمية مشتركة مربحة للجميع. ولا بأس من التذكير هنا بالمثل الإفريقي الذي يقول "**وحدنا، نكون أسرع؛ معًا، نذهب أبعد** ".

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتمنى لأشغال هذا المؤتمر كل النجاح، وأن تتاح لكم الفرصة كذلك للاستمتاع بكنوز لؤلؤة الجنوب، حيث يمتزج البحر بالصحراء في تناغم تام.

شكرا لكم.